

الصافية الموحية لحكم جلود الاضحية

تأليف: امام احمد رضا خان البريلوى



بسم الله الرحمن الرحيم

الصافية الموحية لحكم جلود الأضحية

١٣٠٧ هـ

المسئلة :

بسم الله الرحمن الرحيم، نحمده ونصلي على رسوله الكريم، ما قولكم دام فضلكم فيمن باع جلد أضحيته ليصرف ثمنه في وجوه القرب كإعانة المدارس الإسلامية وشراء حصر المساجد وزيت قناديله وغير ذلك من القربات التي لا تملك فيها، فهل هو جائز، والصرف إلى تلك الوجوه مانع أم لا، بل يكون صدقة واجبة لا يصرف إلا في مصارفها أفيدونا رحمكم الله تعالى.

الجواب :

الحمد لله وبه نستعين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين، ما تقرب إلى الله تعالى بالقربان.

نعم إذا باعه بالدراهم لا لئال يتول، أو ربح يحصل، بل ليصرفه إلى وجوه القرب، ورضا الرب، جاز له ذلك وإن لم يوجد تملك هنالك، فإن المطلوب في

الأصاحي مطلق التقرب دون خصوص التملك من الفقير ولذا جازت الإباحة ولو لغنى.

والمعنى المانع في المبيع إنما هو التصرف على قصد التمول كما نص عليه الأئمة الأعلام. قال في الهداية، لا يشتري به ما لا ينتفع به إلا باستهلاكه كالخل والأبازير اعتباراً بالبيع بالدراهم والمعنى فيه أنه تصرف على قصد التمول^١، وفي مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، لا يبيعه بالدراهم لينفق الدراهم على نفسه وعياله والمعنى أنه لا يتصرف على قصد التمول^٢، ومثله في البناية شرح الهداية للعلامة البدر وغيره من إسفار العلماء الغر، وظاهر أن البيع للتقرب ليس من التمول في شئ فلا وجه لمنعه بل هو قرينة لكونه فعلاً لأجل قرينة، فيكون إقامة للمطلوب الشرعي لا دخولا في الوجه المنهي، ألا ترى إلى ما قال الإمام العلامة فخر الدين الزيلعي في تبين الحقائق شرح كز الدقائق، لو باعها بالدراهم ليتصدق بها جاز لأنه قرينة كالتصدق^٣، وإنما علل الجواز بكونه قرينة، وما نحن فيه أيضاً كذلك، فيكون مثله في حكم الجواز، وإليت شعري من أين يحكم بوجوب التصديق مع أنه لم يكن معيناً في القربات رأساً ولا حدث آخر ما يوجبه عيناً بخلاف ما إذا باع بالدراهم لينفقها على نفسه وعياله حيث يجب التصديق لحدوث التمول المنهي عنه.

أقول: والسري في ذلك ما يستفاد من كلمات العلماء الكرام أن أصل القرينة في الأضحية إنما تقوم بإراقة الدم لوجه الله تعالى فما لم يرق لا يجوز الاتقاع بشئ منه حتى الصوف واللين وغير ذلك، لأنه نوى إقامة القرينة بجميع أجزائها فإذا أقيمت

١ الهداية: المجلد الرابع: كتاب الأضحية.

٢ مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر: المجلد الثاني، كتاب الأضحية.

٣ تبين الحقائق: المجلد السادس: كتاب الأضحية.

وحصل المقصود ساغ الاتفاع على جميع الوجوه، بيد أنه لما كان شيئاً تقرب به إلى المولى سبحانه وتعالى، والتقرب والتمول ضدان متباينان لا يلتزمان، فقد خرج بذلك عن جهة التمول بحيث لا عود إليه أبداً فإذا قصد بشيء منه التمول فقد خالف وأورث ذلك خبثاً في البدل، وأما مال حصل بوجه خبيث فسيبيله الصدق، أما القربات فلا تنافى التقرب بل تحققه ولا تورث خبثاً بل تزدهقه، فمن أين تحرم وتجب تصدقه.

قال الإمام العيني في البناية، المعنى في اشتراء ما لا ينتفع به إلا بعد استهلاكه أنه تصرف على قصد التمول وهو قد خرج عن جهة التمول فإذا تموله بالبيع وجب الصدق لأن هذا الثمن حصل بفعل مكروه فيكون خبيثاً، فيجب الصدق^١، وبه تبين وإن كان بيننا^٢ بنفسه إن ليس كل تبدل بمسهلك تمولاً وإلا لما جاز البيع بالدراهم بنية الصدق أيضاً لصدق التمول عليه حينئذ، فيكون تصرفاً ممنوعاً خبيثاً وهو خلاف المخصوص عليه ويكون الصدق إذ ذاك لإزالة الخبث والخروج عن المأثم، لا لاكتساب الثواب والتقرب إلى رب الأرباب ولا يجوز له فيه رجاء القبول، فإن الله طيب لا يقبل إلا الطيب^٣، ولو رجاء، لباء بإثم على إثم فإن ارتجاء القبول في مال خبيث إثم بجياله كما صرحوا به وهذا كله باطل

١ البناية في شرح الهداية: المجلد السادس: كتاب الأضحية .

٢ فإن نفس لفظ التمول يدل بعبارته على المال وبيئاته على تحصيله لنفسه كما

لا يخفى ١٢ منه قدس سره

٣ سند إمام أحمد بن حنبل من مسند حديث أبي حمزة، أحمد الثاني .

بالبداهة، فثبت أن ليس كل تبدل بمسئلك تمولاً وأن البيع للتصدق خارج عنه
فكذا السائر القرب إذ لا فارق يقضى بكون هذا تمولاً وذلك غيره ومن ادعاه
فليات برهان على دعواه ولم يقدر عليه إن شاء الله.

فان قال قائل إنما جاز البيع للتصدق لأن للوسائل حكم المقاصد فالبيع
للتصدق مثل التصديق والتصدق جائز فكذا البيع له.

قلت: كذلك البيع للتقرب مثل التقرب والتقرب جائز فكذا البيع له بل يلزم
عليه جواز البيع للأكل أيضاً لجواز الأكل بنص القرآن العظيم، فالحق في التعليل ما
قدمنا عن الإمام الزبلي من أنه قرينة، وحينئذ لا بد من كلية الكبرى القائلة بأن كل
قرينة تجوز ههنا، ينبج أن البيع للتصدق يجوز ههنا، وبه يتضح جواز سائر القرب
وضوح الشمس في رابعة النهار، هذا، وللعبد الضعيف لطف به القوى اللطيف،
تقرير آخر أشمل وأظهر لبيان الفرق تظهر به المسائل جميعاً إنشاءً الله تعالى.

فأقول: وبالله التوفيق الجهات ثلث، الأكل والادخار والانتجار وهو طلب
الأجر بأي وجه كان، فقد أخرج أبو داود في سننه بسند صحيح رواه كلهم من
رجال الصحيحين ما خلا مسدداً فتحة حافظ من شيوخ البخاري، عن نبیثة الخير
المهدي رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنا كما
نهيناكم عن لحومها أن تأكلوها فوق ثلث لكي تسعكم، جاء الله بالسعة فكلوا
وادخروا وانتجروا ألا وإن هذه الأيام أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل ١ هـ

والإتجار بإطلاقه يشمل التصدق وسائر وجوه التقرب كما لا يخفى، فإن
فسره منسب بالتصدق فليكن التصدق في كلامه بالمعنى الأعم على ما سيأتيك
تحقيقه إن شاء الله تعالى.

فإن قلت الوارد في حديث أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم عن أم المؤمنين
الصديقة رضي الله تعالى عنها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كلوا وادخروا
وتصدقوا، فليحمل الإتجار على التصدق لاتحاد الحكم والحادثة.

قلت كلا، فإن الأمر هنا ليس للوجوب بإجماع عامة علماء الأمة، منهم
ساداتنا الأئمة الأربعة رضي الله تعالى عنهم، وقد نصوا في غير ما كتاب، أن لو أكله
كله ولم يتصدق بشئ منه لا شئ عليه، ومعلوم أن الترخيص والترغيب في مقيد لا
ينافي الترغيب والترخيص في مطلق، فلا معنى للحمل ولا داعي إليه-

وسر المقام أن الحمل عندنا ضروري لا يصار إليه إلا لضرورة وهو أن
بتامنا بحيث لا يمكن العمل بهما، أما حيث لا تمنع فنحن نجري المطلق على
إطلاقه حملاً للفظ على ظاهره وعملاً بالدليل بتامه، قال المولى المحقق على
الإطلاق محمد بن الحنبل قدس سره في فتح القدير، أجيب غنا بآنا إنما نحمل في
الحادثة الواحدة للضرورة الخ. وقال في تشييد هذا الجواب، تحقيقه أن الحمل لم يجب
إلا للضرورة وهي المعارضة بين المطلق والمقيد الخ.

فالمناط عند التنقيح هو التامع دون اتحاد الحكم والحادثة.

يجزم بذلك، من عاشر عرائس نقاش عباراتهم فقد حكموا، أن لا حمل
إن وردا في السبب إذ لا تجاذب في الأسباب ولا إن كان متنفين لإمكان الجمع
بالامتناع مطلقاً، وأنه يجب الحمل إن اتيا في حكمين مختلفين يوجب أحدهما تقييد
الآخر بتوسط لازم، وذلك لأن ينفي المقيد لازم إطلاق المطلق فينتفى باستثنائه فينتفى
لا محالة كما في أعق عني رقبة ولا تملكني رقبة كافرة، ينفي جواز إعاقها عنه، إذ
لا إعاق عنه بدون تملكها عنه.

وقد أجابوا القائلين بالحمل في الأسباب واختلاف الحوادث، بعدم التعارض
كما في التلويح وغيره، وعللوا وجوب الحمل عند الاتحاد بامتناع الجمع، ممثلين له بقوله
تعالى فصيام ثلاثة أيام مع قراءة ابن مسعود رضى الله تعالى عنه بزيادة متابعات،
قالوا فإن المطلق يوجب أجزاء غير المتابع والمقيد يوجب عدم إجزائه كما في
التوضيح وغيره فقد أفادوا أن الحمل خاص بالإيجاب دون الجواز والاستحباب،
ولذا قال المولى ببحر العلوم ملك العلماء عبد العلي اللكنوي قدس سره، في فواتح
الرحموت شرح مسلم الثبوت، فيه إشارة إلى أن الحمل إنما هو إذا كان الحكم
الإيجاب دون النذب أو الإباحة إذ لا تمنع في إباحة المطلق والمقيد، بخلاف الإيجاب
فإن إيجاب المقيد يقتضى ثبوت المواخضة بترك المقيد وإيجاب المطلق إجزائه
مطلقاً ١هـ، قول الإمام السعفاقي في النهاية على ما نقله في البحر مقرا عليه بل
متسكاً به، من أن الأصح أنه لا يجوز حمل المطلق على المقيد عندنا لا في حادثة
ولا حادثين حتى يجوز أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه التيمم بجميع أجزاء الأرض
بحديث، جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، ولم يحمل هذا المطلق على المقيد وهو

حديث التراب طهوراً^١، فلعله أراد نقي زعم من زعم أن مذهب أصحابنا رضي الله تعالى عنهم وجوب الحمل عند اتحاد الحادثة مطلقاً، فأفاد أن ليس هذا من المناط في شيء بل لا يجوز في حادثة أيضاً أي ما لم يتعانعا فيضطر إليه لدفع التعارض، ألا ترى أن أماننا الأعظم رضي الله تعالى عنه لم يحمل الأرض على التراب مع اتحاد الحادثة وعلى هذا التقرير لا يتجه ما أورد عليه العلامة المحقق محمد بن عابدين الشامي قدس سره السامي في رد المحتار كما أوضحته فيما علقته عليه، وللعبد الضعيف ههنا بحث شريف لولا غرابة المقام لأثبت به.

على أن لقاتل أن يقول إن الاتجار ههنا لو حمل على التصديق لكونه معه كالطلق مع المقيّد، فكذلك يجب^٢ حمل الإطعام الوارد عند أحمد والشيخين وغيرهم في حديث سلمة بن الأكوع رضي الله تعالى عنه كلوا واطعموا وادخروا^٣، وعند أحمد ومسلم والترمذي من حديث بريدة رضي الله تعالى عنه كلوا ما بدأ لكم واطعموا وادخروا^٤ وعند مسلم وغيره من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه كلوا واطعموا واحبسوا وادخروا^٥، فإن الإطعام أيضاً مع التصديق كالاتجار مع أنه بإجماع العلماء على إطلاقه جار، للاتفاق على إباحة الإباحة وعدم قصر الأمر على التملك، فأفهم.

-
- ١ بحر الرائق: المجلد الخامس: كتاب البيع فصل يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار.
 - ٢ ظني أنه لا بد ههنا من نطق "عليه" أي يجب حمل الإطعام الوارد في الأحاديث على التصديق.
 - ٣ الصحيح البخاري: المجلد الثاني: كتاب الأضاحي، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي الجامع الترمذي: باب الأضاحي باب في الرخصة في أكلها بعد ثلاث.
 - ٤ الصحيح المسلم: المجلد الثاني: كتاب الأضاحي باب بيان ما كان من النبي عن أكل لحوم الأضاحي.

والمأمل الموفق إذا نظر حديث أمنا رضى الله تعالى عنها مع هذه الأحاديث الأربعة* ألقى في روعه أن المراد منه بالتصدق المعنى الأعم الشامل لجميع أنواع القرب المالية كما سيرد عليك تحقيقه إن شاء الله تعالى كيما تلتزم وترد موردا واحدا، والأحاديث يفسر بعضها بعضاً وبالله التوفيق.

وناهيك قول الإمام الجليل صاحب الهداية فيها، يستحب أن لا ينتص الصدقة عن الثلث لأن الجهات ثلثة الأكل والادخار كما رويناه والإطعام، لقوله تعالى واطعموا القانع والمعتر، فانقسم عليها أثلاثاً^١ هـ، ومعلوم أن الإطعام لا يقتصر على التملك لا لغة ولا شرعاً وقد أجمعوا ههنا على جواز الإباحة بل نصوا أن كل ما شرع بلفظ الإطعام جاز فيه الإباحة لما سيأتى، فأين تعيين التملك تدعون، ثم رأيت العلامة الاتقاني في غاية البيان، قال في شرح هذا الكلام، وذلك لأن الآية والخبر تضمننا جواز الأكل والتصدق والادخار فكانت الجهات ثلثاً فانقسمت عليها أثلاثاً^٢ هـ، ومعلوم أن ليس في الآية إلا لفظ الإطعام المجمع على شموله للإباحة، وقد عبر عنه بالتصدق فعلم أن التصدق المذكور ههنا هو المحمول على الانتجار دون العكس والله الموفق.

ثم أن الحاكم روى في تفسير سورة الحج من مستدركه بطريق زبدة الحجاب عن عبد الله بن عياش المصري عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من باع جلد أضحيه فلا أضحيه له^٣

* أي أحاديث نبوية وصلة وبريدة وأبي سعيد رضى الله تعالى عنهم منه قدس سره

١ الهداية: الجزء الرابع: كتاب الأضحية.

٢ غاية البيان.

ورواه البيهقي أيضاً في سننه الكبرى، قال الحاكم صحيح الأسناد ولم يخرجاه.
قلت وهذا وإن رده الذهبي في التلخيص فقد تلقاه العلماء بالقبول، وبهذا
يتقوى الحديث وإن ضعف سنداً، بيد أنهم كما ترى لا يجرون على إطلاقه، فقد
اتفقوا على جواز البيع للتصدق، ونص ابننا في الصحيح عندهم، على جواز البيع
بما يتقوى، فكان الشأن في تنقيح معنى الحديث.

وأنا أقول وبالله التوفيق من تأمل نظم الحديث وأمعن النظر في القواعد
الفقهية، الجاه ذلك إلى الجزم بأن المراد بيع خاص لا مطلق التبدل كيفما كان، كيف
وإن التصديق من مقاصد الأضحية المأذون فيها شرعاً، وإن للتبدل حكم المبدل،
وقد ثبت شرعاً جواز دفع القيمة في زكاة وفطرة ونذر وكفارة كما نص عليه في
الهداية والكافي والكنز والتنوير وغيرها عامة كتب المذهب، فإذا جاز هذا،
والصدقات واجبة، فلأن يجوز وهي نافلة أولى؟ فافهم، أما عدم جواز ذلك في
الهدايا والضحايا بأن لا يريق الدم ويعطى القيمة، فإن القرية فيها بالإرافة دون
التصدق، وهي غير معقولة، فلا تسبدل ولا تقوم، كما أفاده في الهداية والبحر
وغيرهما، ثم إنا نجد الجزاء أي فلا أضحية له، أعظم شاهد على عدم الإطلاق،
فإن من باع للتصدق فقد أتى بما كان مندوباً إليه في الأضاحي، فكيف يجازى
بانتفاء قرينه مع أنه لم يزد على القرية إلا قرية مطلوبة في خصوص المحل، وقضية
الجزاء ترتبه على فعل ينافي التضحية وينفي الأضحية على ما فيه من التأويل لكونه
في معنى الرجوع عن القرية، فلا يمكن أن يكون من باب القرية، بل ولا من باب الأكل
والادخار فإن الشرع قد رخص فيهما أيضاً مثل الانتجار، ولو كان فيهما ما ينافي

الأصاحي ويصح أن يرتب عليه نفي الأضحية، لما أذن فيهما، فعند ذلك رأينا أن المراد هو البيع بحيث يخرج عن جميع ما رخص له الشرع فيه، وما هو إلا البيع بمسئلك لا لأن يصرف إلى قرية، فإن الأكل وهو الانتفاع به عاجلاً قد ذهب بنفسه التبدل، والادخار^١ لكونه لا تقع به ببقائه، والانتجار لعدم التقرب، فخرج عن الوجوه الثلاثة الشرعية، فكان هو الملحوظ بالنهي المورث للخبث الموجب للتصدق، أما إذا باع ما يستفيع به باقياً فالأكل وإن فقد والانتجار وإن لم يكن، فالادخار باق، لأن البذل ينوب المبدل وهو مبقي فيكون مدخراً، وكذا إذا باع بمسئلك لقربة فالأكل والادخار وإن ذهب، فالانتجار حاصل، وهو أفضل الوجوه فلا معنى للمنع وبه ظهر أن ما نحن فيه أولى بالجواز من البيع بباقي وهو مصرح بجوازه في عامة كتب المذهب فإنكار جواز هذا، إن ليس تحكما فماذا، وأنت إذا تأملت ما أقيمت عليك، وأخذت الفطنة بيدك وجعلت الإنصاف بين عينيك، لعلمت أن هذا هو المعنى المفهوم من الحديث في أول النظر كما بعد الطلب الحثيث فإن التبادر من سياق اللفظ أن يكون بيعه^٢ للانتفاع لأنه عقد موضوع لذلك وهو الغالب فيه وأن يكون بالدرهم لأنه البيع المطلق والبيع من كل وجه، أما المقايضة فتستوي فيه جهتا البيع والشراء، أما سائر المستهلكات فتفي حكم الدرهم، ولذا جعلها في الهداية هي

١ الادخار والانتجار كلاهما بالنصب عطفًا على الأكل. ١٢ منه قدس سره.

٢ ثم بعد زمان لما من المولى سبحانه وتعالى على شراء غاية البيان للعلامة الاتقاني رأيه، نقل عن الإمام شيخ الإسلام بكل ما يشير إلى هذا الذي نحوت إليه حيث قال قال شيخ الإسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى في مبروطه أما اللحم فالجواب فيه كالجواب في الجلد أن باعه بالدرهم تصدق بشبهه وأن باعه بشيء آخر يستفيع به جاز كما في الجلد وإنما ذكر محمد رحمه الله تعالى البيع في حق الخنزير واللحم لأنه في الأمر على ما هو الغالب وفي الغالب كذا.

الأصل، وقال في سائرهن اعتباراً بالبيع بالدرهم هذا كله ما خطر بالبال
 مستعجلاً، فأنعم الفكر منصفاً متأملاً، فإن وجدت شيئاً يعرف وينكر فلم آل
 جهداً في اتباع الغرر من أئمة النظر، والله الهادي إلى عوالي الفكر.

وتنبية نفيس—

أقول وبهذا التحقيق استبان والحمد لله معنى قول الهداية "لو باع الجلد
 أو اللحم بالدرهم أو بما لا ينتفع به إلا بعد استهلاكه تصدق بشئ منه" أهـ "فإنما
 معناه إذا باع بها لأجل الانتفاع لا البيع بها مطلقاً، فإنه رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته
 في الأولى والأخرى، قال أولاً يعمل منه آلة تستعمل في البيت، ثم قال "ولا بأس
 بأن يشتري به ما ينتفع به في البيت بعينه مع بقائه" ثم قال "ولا يشتري به ما لا
 ينتفع به إلا بعد استهلاكه"، وقال في تعليقه "اعتباراً بالبيع بالدرهم" قال "و
 المعنى فيه أنه تصرف على قصد التمول" ثم قال "ولو باع الجلد أو اللحم" الخ،
 فكلامه كله، بدؤه وثناؤه وفتحها واستهاؤه في البيع لأجل الانتفاء لا مطلق البيع، كيف
 ولو أريد المطلق لما ساع قوله "ولا يشتري به ما لا ينتفع به" الخ فإن شراء ذلك
 لأجل التصديق جائز قطعاً، ولما صح قوله "اعتباراً بالبيع بالدرهم" لمثل ما بينا
 وبطل تعليقه بأنه "تصرف على قصد التمول" فليس كل بيع بالدرهم مما يصدق

١ الهداية: الجزء الرابع: كتاب الأضحية.

٢ أيضاً

٣ أيضاً

٤ أيضاً

٥ أيضاً

٦ أيضاً

عليه ذلك كما أسلفنا تحقيقه، وقوله "ولو باع الجلد الخ" إنما هو متفرع على تلك
المسئلة فلا يراد به إلا ما أريد بها، كأنه لما بين عدم جوازه، نشأ السؤال، فقيل إذا
لم يحز هذا فإن فعله فاعل فماذا عليه، فأجاب بأنه يتصدق بثمنه، ثم نشأ السؤال
بأن قوله هذا يفيد صحة البيع فكيف بحديث "من باع جلد أضحيه فلا أضحيه
له" فأجاب "بأنه، الحديث إنما يفيد كراهة البيع، أما البيع جائز لقيام الملك
والقدرة على التسليم" اهـ وهذا دليل آخر على أن ليس الكلام في مطلق البيع
بالدراهم، فإن البيع بها لأجل التصديق لا يكره أصلاً، وقد بين هذا، فتبين من هنا
قول مولانا العلامة العلائي صاحب الدر، حيث قال بعد قول المولى الغوري رحمهما
الله تعالى "تصدق بثمنه" اهـ مفاده صحة البيع مع الكراهة، وعن الثاني باطل لأنه
كالوقف مجتبي^١ اهـ، فقد نص أن قول التفسير "كالهداية، تصديق بثمنه" يفيد
كراهة البيع، فمحال أن يكون الكلام في مطلق البيع بالدراهم، بل في الصورة
المكروهة فقط، وهي المارة في قوله "لا يشتري به ما لا ينتفع به" إلى قوله
"تصرف على قصد التمول"، ومن أوضح الدلائل على ذلك أيضاً تعليل الكافي شرح
الوافي لمسئلة الهداية بقوله "لأن معنى التمول سقط عن الأضحية فإذا توطأ بالبيع
انتقلت القرية إلى بدله فوجب التصديق" اهـ، فأفاد أن الكلام إنما هو في صورة
التمول لا غير، ولذا جاء تصوير المسئلة في التبيين وجمع الأنهر وغيرهما من الأسفار

١ المستدرك للحاكم: المجلد الثاني كتاب التفسير (تفسير سورة الحج).

٢ الهداية: الجزء الرابع: كتاب الأضحية:

٣ الدر المختار: المجلد الثاني: كتاب الأضحية

٤ الهداية: الجزء الرابع: كتاب الأضحية:

الغر، بلفظة " لا يبيعه بالدراهم لينفق الدراهم على نفسه وعياله، فقد أوضحوا الحرام، وأزاحوا الأوهام، وهذا دليل رابع على ما ذكرت. والخامس المؤثر والله يحب المؤثر، أن نقل كلام التبيين في الهدية ثم قال "وهكذا في الهدية والكافي" ١ هـ فقد أفصح بما فيه، أن معنى كلام التبيين والهدية واحد.

ثم بعد زمان لما من سبحانه وتعالى على عبده الضعيف بشراء غاية البيان شرح الهدية للعلامة الاتقاني رحمه الله تعالى، رأيت، شرح كلامه بما لم يبق للوهم مجالا، حيث قال يريد به أن القرية فانت عن الجلد بما باعه ولكن الأضحية ساقط عنها معنى التمول، فلما باعه بالدراهم وجب عليه التصديق بها، لئلا يلزم التمول بشئ من الأضحية أو بدطاء أهـ.

فأفاد كالكافي وغيره أن المنهي عنه هو البيع للتمول، وزاد أن المراد بيع يفوت القرية فخرج البيع لإقامة قرية، فإنه لا يفوتها بل يحصلها وهو تقرب لا تمول، فاتضح الصواب وزال الارتياب، والحمد لله في كل باب، هكذا ينبغي التحقيق إذا ساعد التوفيق، ومن المولى تعالى هداية الطريق، فقد بان بنعمة الله جل وعلا أن البيع بالدراهم ليس مما ينفع مطلقا بل إذا كان على جهة التمول، وهو الذي يورث الخبث وعليه يتفرع وجوب التصديق، أما إذا باع بها ليصرفها في القربات، فذلك سائغ وسائر وجوه القرب مطلقة حينئذ لا حرج في شئ منها.

بذلك أفيتت غير مرة وكبت فيه فتوى مفصلة إذ سئلت عنه تسع بقين من ذي الحجة عام ألف وثلثمائة وخمس من هجرة من لولاه ما صليت الخمس، ولا

لاح قمر ولا برغت شمس، ولا أقبل غد ولا أدبر أمس، عليه وعلى آله الغر الكرام
أفضل صلاة وأكمل سلام.

وأخرى مجملة، إذا أورد على السؤال سبع خلون من ذي القعدة الحرام في
العام الذي يلي ذلك العام وهما شبان في المجلد الثامن^١ من مجموعة فتاوى المباركة
إنشاء الله تعالى الملقبة "بالعطايا النبوية في الفتاوى الرضوية" جعلها الله نافعة
للمسلمين ومقبولة لدى العالمين وحيمة لعبد يوم الدين، آمين اله الحق أمين.

فعند ذلك نازعني شردمه من الهنديين أكثرهم من الوهابية المبطلين
زاعمين أن البيع بالدراهم مطلقاً ولو للقربات يوجب التصديق حتى لا يجوز له
الصرف إلى ما نوى من القرب بل لا يخرج عن العهدة إلا بالأداء إلى الفقير على وجه
التحليل، واحتج الأصاغر منهم على ذلك بعبارتي الهداية والدر المذكورتين، وقد
بينما ما هو المراد بهما من عموم القوم، فأغننا ذلك عن الاسترسال مرة أخرى في رد
كلامهم، فإنه لشدة وهن نفسه غنى عن إيهان غيره، فلئن سألتهم، هل الكلام ههنا
أعنى في قول الهداية والدر في بيع يكره لا في غيره، ليقولن نعم، ولئن سألتهم هل البيع
بالدراهم يكره مطلقاً ليقولن لا، قل فأنى تذهبون، ولئن قالوا في الأول لا، لقضت
عليهم حجبتهم نفسها بالخطأ والجهالة ولئن قالوا في الآخر نعم، فكلامهم أنفسهم مناد
عليهم بالبهت والبطالة، فإنهم أيضاً معترفون بجواز البيع للتصدق من دون كراهة،
وإن لم يعترفوا لأتيناهم بخنود من نصوح العلماء لا قبل لهم بها، فناهيك بهذا القدر
مشبعاً لهم، ومزبلاً لهم عرض بالهم.

ولكني أقول: لا غرو من نقر قاصرين لا يكادون يميزون بين الغيث
والسمين والرخيص والشنين والمدين والضمين والشمال واليمين، إنما العجب من
كبرهم الكنكوهى المدعى حول الباع وعظم الذراع على ما فيه من أنواع^{*} الابتداع
وأخذ يشبث بما قدمنا عبارتي العيني والكافي "أنه تصرف على قصد التول"
إلى قوله "فيكون خبيثاً فيجب التصديق، وأنه إذا توطأ بالبيع إلى قوله فوجب
التصدق^٢ فإن كلامي الهداية والدر، وإن كانا حجتين عليهم لا هم، لكن لا كحائتين
الناصتين بأن الكلام في صورة التول لا مطلق التبدل، لا سيما كلام الإمام البدر
المبين كالبدور، أن وجوب التصديق لأجل الخبث والخبث لكراهة البيع، وكراهة البيع
لقصد التول، فيما لست شعري فيظن الرجل أن كل تبدل بمستهلك تمول، فيحكم
بكراهة البيع به مطلقاً، أم لا يدرى الفرق بين التول والتقرب حتى يحتج على الضد
بالضد، أم يميز قياس المبين على المبين، والخبث على الطيب، والمنهي عنه على
المأذون فيه بل المندوب إليه، فهل هذا إلا شئ نكراً، وأمرأ مرأ وأبأما كان فإلى الله
الضراعة لمنح البراعة ومنع الشناعة.

قال الرجل (هداه الله تعالى إلى مسلك أهل السنة والجماعة)، إذا باع
المضحى جلد أضحية بالدراهم سواء كان البيع للتول أو بنية التصديق تعين تصديق
ثمنه كالنذر وهذا هو معنى الصدقة الواجبة. قال العيني في شرح الهداية أنه تصرف

هذا كان إذ ذاك ثم ترقى به الحال في الغواية والضلال فتوقع في الكفر البواح واختار الارتداد
الصراح واستحب الغنى على الهدى، فعوذ بالله من الظلال والردى ولا حول ولا قوة إلا بالله
العظيم العزيز الحكيم. "فقد من سوء العزيم".
شماية في شرح الهداية، محمد الثاني: كتاب الأصحابة.

على قصد التمول وقد خرج عن جهة التمول فإذا تموله بالبيع وجب التصدق لأن هذا الثمن حصل بفعل مكروه، فيكون خبيثاً فيجب التصدق ١هـ وفي الكافي فإذا تمولها بالبيع انتقلت القرية إلى بدله فوجب التصدق ١هـ - معرباً ملخصاً .

أقول: دلنا كلامك هذا على تعيين الشق الأخير من الشقوق الثلاثة المارة في قولي، يا ليت شعري، فعرفنا برديديك أن ليس كل بيع بمستهلك تمولاً عندك، وانك مائز بين التمول وغيره، وإن بدلت القرب بالتصدق جهلاً منك، أو تجاهلاً مع علمك أن الكلام في سائر القرب دون التصدق، فأذن لا أجد لاحتجاجك بكلام الكافي مثلاً، إلا كمن ادعى أن من صلى إثم، سواء كانت صلاته لله تعالى أو لغيره وأحتج عليه بقوله عز وجل "قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون" " فإن كان الدليل يتم بأن يكون أنخص من المدعى مع عدم المساس بالجزء المقصود منه المتنازع فيه أصلاً فلا أرى أحداً من المبطلين يعجز عن إقامة ألف دليل على دعواه، هذا احتجاجك بالكافي، أما التمسك بكلام البدر فبإذن الله من أن تنقص درجة عمن يدعى وجود الليل البهيم مُسبب الأسرار محتج عليه بوجود الشمس في وسط السماء بازغة تبهر الأبصار .

قال " فقد اتضح بهاتين الروايتين وجوب التصدق وإذا وجب الصدقة فكونها صدقة واجبة واضحة بنفسه فلا يكون مصرفها إلا مصرف الصدقة الواجبة كما هو ظاهر، فلا يجوز صرفه إلى بناء المساجد والمدارس ٢هـ " بالتعريب .

أقول إن أريد الوجوب عند التمول فنعم، ولا كلام فيه، أو عند الترتب فلا ولا كرامة، وأي أثر له في دليلك فما ثبت بهما لا نزاع فيه، وما فيه النزاع لم يثبت بهما، وإن كان بحسبك أن يقع في كلام الأصحاب، لنظ وجوب التصديق في أي مسألة من أي باب، فنعم لدعواك في كل كتاب دلائل عدد الرمل والتراب.

قال "والصدقة مطلقاً لا بد فيها من التملك سواء كان أباحه أو تملكها تماماً".

أقول يا ليتك إذ لم تهتد إلى الصواب قنعت، بما من قبل صنعت، ونفست عن الاسترسال منعت، ولكنك أحببت أن تزيد في الطنبور بنعمة، وفي الشطرنج بغلة، فابتدعت القول بأن الإباحة من التملك وأنها تجزئ في الصدقة مطلقاً، فجعلت القسيم قسماً، والضد نداً، مع أن كلمات العلماء في مسائل الإباحة غير قليلة ولا خفية، بل دوائر في كثير من أبواب الفقه، منها الطهارات، ومنها الزكاة، ومنها الطلاق ومنها اللقطة ومنها الهبة، ومنها الكراهية وغير ذلك، وهذا شرح الوقاية للإمام الجليل صدر الشريعة أول كتاب تدارسه في الفقه، أفاد فيه رحمه الله تعالى في أول كتاب الطهارات من باب التيمم، أن القدرة ثبت بطريق الإباحة، وبطريق التملك، فإن قال صاحب الماء لجماعة من التيممين ليتوضأ بهذا الماء أيكم شاء، والماء يكفي لكل واحد منفرداً ينتقض تيمم كل واحد لشبوت القدرة لكل واحد على الأفراد، أما إذا قال هذا الماء لكم وقبضوا لا ينتقض تيممهم لأنه يبقى على ملك الواهب ولم تثبت الإباحة لأنه لما بطل الهبة بطل ما في ضمنها^١، ملخصاً، ونحوه في الفتح والبحر وغيرهما، فانظر كيف باينوا بينهما، واسمع كيف

اثبتوا الإباحة لكل منفرداً بقول المالك ليتوضأ به أيكم شاء، مع بداهة أنه لا يثبت بقوله هذا شيء من الملك لكل منتهى، ولا لأحدهم، أفما كنت درست هذا، أو ما درست ولا وعيت ضابطاً لهم إن ما شرع بلفظ إطعام وطعام جاز فيه الإباحة، وما شرع بلفظ إيتاء وأداء شرط فيه التملك، كما في ظهار الدر ومجمع الأنهر وغيرهما، فافتح العين، هل هما قسيبان، أو أحدهما قسم من الآخر.

أو ما علمت أن مولى الغزى لما قال، إن الزكاة تملك الخ قال المحقق العلائي خرج الإباحة، أو ما عرفت أن الإمام صدر الشريعة لما قال في النفاية تصرف تليكاً يعنى الزكاة، قال العلامة الشمس محمد في شرحها، فيه إشارة إلى أنه لا يجوز صرف الإباحة الخ، أو ما عقلت ما أفاد العلامة البحر في لقطة البحر، إذ قال إنما فسرنا الانتفاع بالملك لأنه ليس المراد الانتفاع بدونه كالإباحة، أو ما وقفت على قول السيد الشامي في لقطة رد المحتار، أن التصرف على وجه التملك احتراز عن التصرف بطريق الإباحة على ملك صاحبها^١ ١٥ أو ما سمعت العلماء يصرحون في غير ما موضع أن المباح له، إنما يتصرف على ملك المبيع لاحظ له من الملك أصلاً، حتى لم يثبتوا له ملكاً بعد زوال ملك المالك أيضاً، قال المولى زين بن نجيم في شرح الكنز فان قيل، المباح يستملكه المباح له على ملك المبيع أو على ملك

١ در مختار: المجلد الأول: باب الكفارة الظهار :

مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر: المجلد الأول: باب الظهار.

٢ در مختار شرح تنوير الأبصار: المجلد الأول: كتاب الزكاة:

٣ در مختار شرح تنوير الأبصار: المجلد الأول: كتاب الزكاة:

٤ مختصر الوقاية في مسائل الهداية: فصل مصرف الزكاة :

٥ جامع الرموز: المجلد الثاني: كتاب الزكاة : مصرف الزكاة.

٦ بحر الرائق: المجلد الخامس: كتاب اللقطة:

نفسه، قلت، إذا صار مأكولا زال ملك المييح عنه، ولم يدخل في ملك أحد^١ هـ
 وآثره عنه العلامة الطحطاوي في حاشية الدر، هذا وكما أسرد لك يا هذا من
 قول الأسفار، وهي في الوفور والاستكثار، ما تنهي دون ثقله الأعمار، وأنا بحمد
 الله عالم بمناط غلطك، ومثار غلطك، وسأنبهك عليه عن قرب، إنشاء المولى
 القريب الحبيب، وأما ما أوهمت من أجزاء الإباحة في الصدقات مطلقاً، فواضح
 البطلان عند كل من يعلم أن الزكاة وصدقة الفطر لا تغني فيهما الإباحة على
 المذهب الصحيح المفتى به، وقد قدمنا نصوص النقاية والتوير والدر، وضابطة الدر
 وشرح ملتقى الأبحر، وسيأتي زيادة على ذلك إن أراد المالك.

وبالجملة كلام الرجل ككلام مدهوش، من قرنه إلى قدمه مخدوش، ونحن إذ
 قد أوضحنا المرام وأزحنا الأوهام بتوفيق ربنا الملك العلام، فلا علينا أن نقصر
 الكلام، ونطوي بساط الرد والإبرام والحمد لله ولي الإتمام.

تذييل جليل: قال العبد الذليل، بعد هذا وقفت على تحرير آخر لبعض جملة
 العصر من أفاضل أهل السنة جنح فيه نحو ما جنح أولئك القوم، وحكم أن لا بد
 ههنا من التعليك متمسكا بما تعريبه، حكم جلود الأضاحي أن يتصدق بها أو ينتفع
 بها بنفسه أو يستبدلها بما ينتفع به مع بقاء كالغريال والسجادة وغيرهما، ففي صورة
 التصديق لا بد من التعليك^١ هـ حاصله معرباً.

أقول: هذا كلام كما ترى لا يكاد يرجع إلى طائل، فإن لزوم التعليك في
 التصديق لا يستلزم لزومه في التقرب، ولم يلزم كلامكم بإيجاب التصديق ههنا عينا

ونقي سائر وجوه التقرب شيئاً فالصغرى المطوية هي التي كانت محتاجة إلى البيان وقد طويتموها وطويتم الكشح عن بيانها فاختل البرهان، وكان ملحظ هذا الفاضل ومحط نظره أن حكم الجلود إذا كان دائراً بين الأشياء الثلاثة، وبالصحيح بالدراهم ولو لأجل التقرب انتهى الأخيران، فتعين الأول، وهو لا بد فيه من التملك هذا غاية ما يقال في تقرير كلامه، على حسب مرامه هنا ربه بلطفه وإكرامه، قال الآن.

أقول: وبالله التوفيق وبه الوصول إلى ذرى التحقيق، اعلم أن للصدقة إطلاقاً: الأول أخصها، تملك المال من الفقير مجانياً، فخرج الإعارة والإباحة وهديّة الغنى، والإقراض، وهذا هو المراد في الزكاة وصدقة الفطر، وبهذا المعنى يقال إن الصدقة لا بد فيها من التملك وحينئذ لا تدخل فيها الكفارات لجواز الإباحة فيها قطعاً، ولذا قال في ظهار التنوير، صحت الإباحة في طعام الكفارات والفدية دون الصدقات والعشرا^{هـ}، قال السيدان الفاضلان أحمد الطحطاوي ومحمد الشامي (قوله دون الصدقات) أي الزكاة وصدقة الفطر^{هـ}، فانظر كيف أخرج الكفارات من الصدقات.

* أي في نوع الطعام منها أما الكسوة في كفارة البعن فلا تكفي فيها الإباحة كما في البحر وغيره فليحفظ هذا المراد، وأنا أقول خروج الكسوة ضروري فأن الإباحة إنما تكون ما يتنع به باستهلاكه كالمأكولات والمشروبات، والكسوة ليس هذا كما لا يخفى والحاصل أن عندي فرقاً بين الإباحة والإعارة مطلقاً، والله تعالى أعلم. ١٢ منه قدس سره العزيز.

الدر المختار شرح تنوير الأبصار: تجند الأول: كتاب الطلاق باب الكفارة.

الدر المختار: عند الدر: تجند الثاني: كتاب الطلاق: باب الكفارة.

الثاني، تمكين الفقير من المال نجاة، وهنا يقطع النظر عن التملك ويكتفي بإطلاقه الانتفاع، والتصرف والاستهلاك الصادق به وبالإباحة وبهذا المعنى تشمل الكفارات فتعد من الصدقات الواجبة كما قال القهستاني والشامي وغيرهما في مصرف الزكاة " إنه هو مصرف أيضاً لصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة " اهـ، وبه علم أن هذين المعنيين لا يتعداهما الواجب من الصدقات، واخلف بينهما كأنه هو الذي حدا ذلك الرجل الوهابي إن جعل الإباحة من التملك، وذلك أنه رأى في الفتح ما يقصر الصدقة على التملك ورأى في رد المحتار ما نقلنا آنفاً وهو يفيد أن الكفارة أيضاً من الصدقات، وقد نقل العبارتين في فتاواه، فأظن أنه نظم منها شكلاً واستنج منه أن الكفارة لا بد فيها من التملك، وكان دارياً أن الإباحة تسرع فيها، فلم يملك نفسه أن حكم بكون الإباحة قسماً من التملك لأنه اضطربت لديه الأقوال، وضاق عليه ميدان المجال، ولم يدر التفصي عن الإشكال إلا بإبداء هذا الحال، ولم يعرف المسكين فرق الحال، وإن تغير الأوسط يهدم الإشكال، فإن التي يجب فيها التملك هي الصدقة بالمعنى الأخص الوارد فيها لفظ الإيتاء أو الأداء أو ما يؤدي مؤداهما، والكفارات ليست من الصدقات بهذا المعنى، فلا شكل ولا إشكال، والحمد لله المنيع المتعال، على أنه إن قطع النظر عن هذا التحقيق النفيس الأتيسر الدقيق، فكان السبيل أن يقال باستثناء الكفارات من حكم وجوب التملك كما فعل الفاضل القهستاني حيث قال تحت قول النفاية، تصرف تملكاً يستثنى منه إباحة الكفارة اهـ، لا أن يرتكب مثلك هذا الحال، وبالله العصمة عن الزلل والضلال، هذا ما وعدناك.

فلنعد إلى شرح اطلاقات الصدقة.

الثالث، وربما يقطع النظر عن الفقراء أيضاً، فتشمل التملك والإباحة للفقير والغني، قال في التوسط شرح سنن أبي داود، الصدقة ما تصدقت به على الفقراء أي غالب أنواعها كذلك فإنها على الغني جائزة عندنا يثاب به بلا خلاف^١، وقال في رد المحتار عن البحر الرائق، الصدقة تكون على الأغنياء أيضاً وإن كانت مجازاً عن الهبة عند بعضهم وصرح في الذخيرة بأن في التصدق على الغني نوع قرينة دون قرينة الفقير^٢، وروى أحمد والطبراني في الكبير عن المقدم بن معديكرب رضي الله تعالى عنه، قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إنك ما أطعمت زوجتك فهو لك صدقة وما أطعمت ولدك فهو لك صدقة، وما أطعمت خادمك فهو لك صدقة^٣، وله فيه عن أبي أمامة الباهلي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما أنفق الرجل في بيته وأهله وولده فهو له صدقة^٤، الرابع، ربما تطلق حيث لا تملك ولا إباحة أصلاً وإنما هو تصرف مالي قصد به نفع المسلمين كحفر الآبار وكروى الأنهار وبناء الربط والجسور والمساجد والمدارس وغير ذلك، وعن هذا تقول إنها صدقات جارية، ومن ذلك قولهم في الأوقاف صدقة مؤبدة، وعليه جاء قوله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أتاه سعد بن عبيدة رضي الله تعالى عنه فقال يا رسول الله أمي ماتت فأني الصدقة أفضل، قال سئى الماء فحفر بئراً وقال هذه لام سعد، كما أخرجه أحمد وأبو داود

١ التوسط شرح سنن أبوداود

٢ رد المحتار: المجلد الثالث: كتاب الوقف .

٣ المعجم الكبير: المجلد العشرون: رقم الحديث ٦٣٤.

٤ المعجم الكبير: المجلد الثامن: رقم الحديث ٧٤١٦.

والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن سعد وأبو يعلى عن ابن عباس
رضى الله تعالى عنه فقد سقى سقى الماء بحفر البئر صدقة، ومعلوم أن لا تملك
فيه ولا إباحة، فإن من شرطها أن يكون الماء في ملك المبيع كما لا يخفى على
أحد، وقد قال صدر الشريعة أنهم لما لم يملكوه لا تصح إباحتهم^١ اهـ، وقد نص
علمائنا أن ماء البئر غير مملوك لصاحبها، ففي الهداية البئر ونحوها ما وضع للإحراز
ولا يملك المباح بدونه^٢، وفي فتاوى العلامة خير الدين الرملي في الولوالجية وكثير من
الكتب لو نزع ماء بئر رجل بغير إذنه حتى يست لا شئ عليه^٣ لأن صاحب البئر
غير مالك للماء^٤ اهـ، فأذن لا يكون إلا تقرباً إلى الله تعالى بتصرف في ماله لتفيع
المسلمين وعلى هذا سائر القرب المالية سواء في دخولها في معنى الصدقة.

وقد قال الإمام فقيه النفس قاضي خان في الخانية، قرية فيها بئر مطوية
بالآجر خربت القرية، وانقرض أهلها وبقر هذه القرية قرية أخرى فيها حوض
يحتاج إلى الآجر فأرادوا أن ينقلوا الآجر من القرية التي خربت ويجعلوها في هذا
الحوض، قالوا إن عرف باني تلك البئر لا يجوز صرف الآجر إلا بإذنه، لأنه عاد إلى
ملكه وإن لم يعرف الباني قالوا الطريق في ذلك أن يتصدق بها على فقير، ثم ذلك
الفقير ينفقها في ذلك الحوض، لأنه بمنزلة اللقطة والأولى أن ينفق القاضي في هذا

وسنن النسائي: كتاب الوصايا: فصل الصدقة عن الميت.

ومسنن أحمد بن حنبل: المجلد الخامس والسادس حديث سعد بن عبادة رضي الله عنه.

وموارد الظلم إلى زوائد ابن حبان: كتاب الزكاة، باب سقى الماء.

الهداية: الجزء الرابع: كتاب إحياء الميت: فصل في المياه:

قلت أي لا ضمان لأن الإلتلاف صادف مباحاً غير مملوك لأحد أما التعذر فينبغي أن يكون

فيسا إذا فنعى الحضر ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام: ١٢ منه.

فتاوى اللجنة: كتاب إحياء الميت: المجلد الثالث: رقم الفتاوى: ١٢٠٠

الحوض، ولا حاجة فيه إلى التصديق على الفقير^١ هـ، وفي الهندية عن الواقعات
الحسامية، فيما إذا لم يعلم الفارس، الحكم في ذلك إلى القاضي إن رأى يسيها
وصرف ثمنها إلى عمارة المقبرة فله ذلك^٢ هـ، وقال في الخانية قبله نبت الأشجار
بعد اتخاذ الأرض مقبرة فإن علم غارسها كانت للفارس وإن لم يعلم فالرأي للقاضي
إن رأى أن يبيع الأشجار وتصرف ثمنها إلى عمارة المقبرة فله ذلك، وتكون في الحكم
كأنها وقف^٣ هـ.

قلت أي في أنه مال مصروف إلى وجوه البر، أما الوقف فلا لما في الخانية
أيضاً، رجل جعل أرضه مقبرة، وفيها أشجار عظيمة، قال الفقيه أبو جعفر رحمه
الله تعالى وقف الأشجار لا يصح، فتكون الأشجار للواقف، ولورثته إن مات، وكذا
البناء في الدار التي جعلها مقبرة^٤ هـ، ومعلوم أن حكم اللقطة هو التصديق إلا أن
يكون الملتقط فقيراً، فيصرفه إلى نفسه، وهو أيضاً من باب التصديق من المالك، بل
قال في الدر المختار عن العدة، وجد لقطة وعرفها ولم ير ربها فاتفق بها لفقره ثم
أسر يجب عليه أن يتصدق بمثله^٥ هـ، وإن كان المختار خلافه كما في البحر^٦
والنهر، عن الولوالجية، والهندية وجامع الرموز عن الظهيرية، قلت لأن الصدقة
أصابت محلها فلا تتغير بتغير حاله كفقير أخذ الزكاة ثم أسر ليس عليه ردها،
وبالجملة الحكم هنا التصديق، وقد نصوا على جواز صرفه إلى عمارة المقبرة

١ فتاوى قاضيان: المجلد الرابع: كتاب الوقف: فصل في الوقف المنقول الخ:

٢ فتاوى هندية: المجلد الثاني: كتاب الوقف: الباب الثاني عشر:

٣ فتاوى قاضيان: المجلد الرابع: كتاب الوقف: فصل في الأشجار:

٤ فتاوى قاضيان: فصل في المقابر والبريات:

٥ في حقه: المجلد الأول: كتاب اللقطة:

وإصلاح الحوض، ومن ذلك ما في الرحمانية عن الأجناس، إذا خرب مسجد ولا يعرف بانيه وبني أهل المسجد مسجداً آخر ثم أجمعوا على بيعه، واستعانوا بشئنه في ثمن المسجد الآخر فلا بأس به، وهذا قول محمد خلافاً لأبي يوسف فإنه مسجد أبداً عنده^١، وفي السراجية مسجد عتيق لا يعرف بانيه خربت فالتخذ بجنبه مسجد آخر، ليس لأهل المسجد أن يبيعوه ويستعينوا بشئنه في مسجد آخر، عند أبي يوسف خلافاً لمحمد وعليه الفتوى^٢.

وذلك أن المسجد إذا خرب والعياذ بالله واستغنى عنه يعود عند محمد إلى ملك الباني، كما في التنوير وغيره، فإذا لم يعرف بانيه صار لقطة، وقد قال الإمام محمد حينئذ صرفه إلى مسجد آخر، فعلم أن التصديق المأمور به في اللقطة هو بهذا المعنى الرابع الداخِل فيه الصرف إلى المقابر والحياض والمساجد، وهذه الاطلاقات كلها فقيهة كما ترى.

JANNATI KAUN?

الخامس: قد يتوسع فيقطع النظر عن قيد المال أيضاً، ويطلق على كل نفع للغير بإيصال الخير أو دفع الضرر، كيفما كان، ومن ذلك حديث تكرار الجماعة المروى في جامع الترمذي وغيره، ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه، وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل سلامي من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس، تعدل بين الاثنين صدقة بينهما، وتعين الرجل على دابته فتحمل عليها، أو ترفع له عليها ماعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، ودل الطريق صدقة، وتبسط

١ رحمانية: كتاب الوقف.

٢ فتاوى سراجية: كتاب الوقف باب الإجازة الوقف وبيع.

سنن أبو داود: كتاب الصلوة باب في الجمع في المسجد عشرين.

جامع الترمذي: كتاب الصلاة باب في الجمع في المسجد عشرين.

الأذى عن الطريق صدقة، أخرجه أحمد والشيخان عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ما من رجل مسلم يصاب بشئ في جسده فيصدق به إلا رفعه الله به درجة وحط عنه خطيئته، أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه عن أبي الدرداء وأحمد والضياء نحوه عن عبادة رضي الله تعالى عنهما بإسناد صحيح.

السادس: قد يتقصر في التوسع فيقطع النظر عن الغير أيضاً ويطلق على كل فعل حسن محمود في الشرع، فإنه إن لم يكن تصدقاً على غيره، فتصدق على نفسه، ومن ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث أبي هريرة المار، كل خطوة تخطوها إلى الصلوة صدقة، وجاء في حديث كل تكبيرة صدقة. وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم كل معروف صدقة أخرجه أحمد والبخاري

JANNATI KAUN?

- ١ الصحيح البخاري: كتاب الجهاد: باب من أخذ بالركاب ونحوه .
الصحيح لمسلم: كتاب الزكاة: باب بيان أن اسم الصدقة على كل نوع من المعروف .
مسند أحمد بن حنبل: المجلد الثاني: مسند أبو هريرة .
- ٢ الجامع الترمذي: أبواب الديات: باب ما جاء في العفو:
ستن ابن ماجه: أبواب الديات: باب العفو في القصاص:
مسند أحمد بن حنبل: المجلد السادس: بقية حديث أبي الدرداء .
- ٣ الصحيح البخاري: كتاب الجهاد:
الصحيح لمسلم: كتاب الزكاة:
- ٤ الصحيح لمسلم: كتاب صلاة المسافرين:
- ٥ الصحيح البخاري: المجلد الأول: كتاب الأدب:
الصحيح لمسلم: المجلد الأول: كتاب الأدب:
مسند أبو داود: الجزء الثاني: كتاب الأدب:
مسند أحمد بن حنبل: المجلد الخامس: رقم الحديث: ٣٠٧٧

وآخرون عن جابر، وأحمد ومسلم وأبو داود عن حذيفة والطبراني في الكبير عن
ابن مسعود والبيهقي في الشعب عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم، زاد عبد
بن حميد والحاكم، وصححه في حديث جابر هذا، وما أنفق المسلم من نفقة على
نفسه وأهله كتب له بها صدقة، وتنه حديث المقدم ذكره وما أطعمت
نفسك فهو لك صدقة، أتقن هذا فلعنك لا تجد بيان تلك الإطلاقات إلا في هذه
الروايات والله سبحانه وأهيب العظييات.

ثم أن المراد بالتصدق في قولهم في الأصاحي يتصدق بالثلث وقولهم يندب
أن لا ينتقض الصدقة عن الثلث، ليس هو المعنى الأخص الأول، كيف وقد أجمعوا
على الإباحة في القرآن، فلا يمكن تعيين الأخص المنحصر في التملك، ويتضح ذلك
في قول مجمع الأنهر وغيره، الجهات ثلث الأكل والادخار والتصدق^١ اهـ، فأن
الإطعام العام الغير المخصوص بالتمليك المخصوص عليه في قوله عز مجده^٢ "وأطعموا
القانع والمعتر"^٣ وقد استدل في الهداية بالآية على قول البداية، يستحب أن لا ينتقض
الصدقة عن الثلث، قائلًا إن الجهات ثلث الأكل والادخار لما روينا، والإطعام لقوله
تعالى "وأطعموا القانع والمعتر"^٤ وانقسم عليها اثلاثاً^٥ اهـ فلو كان المراد بالصدقة
هو المعنى الأخص لما انطبق الدليل على المدعى كما لا يخفى، وإذا قد علمت أن
الصدقة لها إطلاقات وأن لزوم التملك إنما هو في المعنى الأول وأنه غير مراد ههنا،
وجب أن لا يكون مراداً أيضاً قولهم يتصدق بجلدها فإن التصديق ههنا هو عين

١ المستدرک للحاکم : المجلد الثاني : کتاب البیوع :

٢ المعجم الكبير رقم الحديث ٦٣٤ :

٣ مجمع الأنهر : ج ١ : کتاب البیوع : المجلد الثاني : کتاب الأصحیة :

٤ القرآن الكريم :

التصدق في قولهم تصدق بالثلث، يرشدك إليه تعليل الهداية بقوله لأنه كجزء منها،
ثبت أن ليس تصدق الجلد مما يقتصر على التملك حتى لو صنع منه دلواً،
ووقفه على أثر مسجد ليستنى به المتوضئون جاز* قطعاً فسقط الاحتجاج
رأساً.

بقى أنه إذ ليس المراد الأول فأنى البواقي يراد وإنما البينة على من يدعى،
نعم إن سألتنا التبرع، فنقول حديث نبیة الخیر الهذلي رضى الله تعالى عنه يهدينا
إلى مطلق الانتجار الحاصل بسائر وجوه القرب، فليكن المراد هو المعنى الرابع، وهو
الغالب في الصدقات النافلة، على أن قد بينا أن معنى المنع ليس ترك التصدق
المأمور به فإنه غير المأمور به ههنا رأساً بل المعنى قصد التوصل المنهى عنه في كل ما
تقرب به إلى المولى سبحانه وتعالى، وهو لا يتحقق في شئ من القرب، فلا يضربنا
عند التحقيق إرادة شئ من المعاني أصلاً، كما لا يخفى على من رزق العقل السليم
والفهم المستقيم، والله سبحانه بكل شئ عليم، هذا وجه في الجواب، عن احتجاج
هذا الفاضل المستطاب.

أقول ثانياً، مبناه على حصر السافع في الأوجه الثلاثة، ولا دليل يدل على
الحصر، وعدم الذكر ليس ذكر العدم، وهذا الإمام القدوري مقتصراً في مختصره
على شيئين التصدق وعمل آله حيث قال ويتصدق بجلودها أو يعمل منه آله
تعمل في البيت^١ اهـ فترك التبدل بما يبقى أيضاً، آفيظن كلامه هذا معارضاً
لكلام من ثلث، وهذا الحق الحلي قال في ملقاء، وهو عن متون المذهب المعتمدة

* أي على الشئ به من جواز وقف الموقوف حيث تعرف وقد تعارف المسلمون وقف الدلو

والرأس على آثار المساجد. اهـ * منه. قدس سره القدوري

مختصر القدوري - كتاب الأصحية.

كما نص عليه العلامة الشامي، يأكل من لحم أضحية ويطعم من شاء من غنى وفقر، وندب أن لا يتنص الصدقة عن الثلث^١ اه فلم يذكر التبدل بالباقي في مسألة اللحم مع جواز قطعاً على المذهب الصحيح وإن أخير ما صححه في الظهيرية وغيرها من جواز تبدل المأكول بالمأكول كاللحم بالحبوب، واللبن وغيره بغيره كالجلد بالكتب والجراب لا عكسه في الصورتين، فقد ترك هذا الوجه في اللحم، وعلى كل فلم يحط بكل ما هو سائغ، ونظائر ذلك أن تبعت أعيان عدها كثيراً وإذا لا حصر فلا سائغ لأن يقال إذا انتهى الأخيران تعين الأول وقد لوحنا ببعض من هذا في مطاوي كلامنا في الوجه السابق.

وأقول ثالثاً، أن أبيتم إلا الحصر فنبهوني أفلا يجوز أهداء غنى، وليس من الثلثة، أو لا يجوز الإعارة من فقير أو ملي وليس منها أو لا يجوز البيع بالدرهم للتصدق وليس البيع للتصدق عين التصديق، فإذا بقيت هذه فليكن البيع بها لأجل القرب أيضاً من البواقي.

وبالجملة فلا دليل يظهر على عدم جواز البيع لأجل القرب ولا على وجوب التسليك إذا فعل ذلك، بل الدليل ناطق بخلافه فإن المانع إنما هو قصد التمول وهذا بمعزل عنه، والمسوغ كما تبين بكلام التبيين قصد القرية وهذا، فلتنصرف على هذا القدر، حامدين لرَبِّنا في الورد والصدر.

هذا ما ظهر لنفسي القاصر وفكري القاصر، ومعاذ الله أن أبرئ نفسي من الخطاء والزلل، وأصر على رأيي بعد وضوح الخلل، وسبحان الله أيش أنا وأيش رأيي، وإنما التنص بضاعتي والخطأ صناعتي، والجهل صفتي، والعجز سميتي، فإن

أصبت فيسوفيق ربي، وله الحمد في كل آن وحين، وإن أخطأت فبشؤم ذنبي،
وأسال التوبة أرحم الراحمين، والحمد لله العزيز الوهاب، والصلاة والسلام على النبي
الأواب وآله وصحبه خير آل وأصحاب.

وإذا انتهت الرسالة بحمد ذي الجلالة وددت أن أسميها بعلم لطيف، يكون
علما على عام التأليف، كما هو دأبي في جميع التصانيف، وقد جاءت بحمد لله
تعالى مختصرة، ومع الاختصار مطهرة مظهرة، فناسب أن أسميها " الصافية الموحية
لحكم جلود الأضحية ".

وكان ذلك ضحوة الخميس ليلة بقيت من ذي القعدة الحرام سنة ألف
وثلاثمائة وسبع (١٣٠٧) من هجرة المولى سيد الأنام أفضل صلاة وأكمل سلام
وأجمل تحية من الملك المنعم عليه وعلى آله وصحبه الكرام على مر الليالي والأيام،
والحمد لله ذي الجلال والإكرام.

كتبه العبد المذنب أحمد رضا البريلوي عني عنه بمحمدن المصطفى النبي
الأمي صلى الله تعالى عليه وسلم.

مراجع الصافية الموحية

- ١- القرآن
- ٢- البناية، للإمام محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ)
- ٣- البحر الرائق للإمام زين العابدين إبراهيم ابن نجيم (م ٩٧٠هـ)
- ٤- تبيان الحقائق، للإمام عثمان بن علي الزيلعي (م ٧٤٣هـ)
- ٥- التوضيح، للإمام عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة (م ٧٤٧هـ)
- ٦- التوسط شرح أبي داود
- ٧- الجامع الصحيح، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (م ٢٥٦هـ)
- ٨- الجامع الصحيح، للإمام مسلم بن الحجاج (م ٢٦١هـ)
- ٩- الجامع، للإمام محمد بن عيسى الترمذي (م ٢٧٩هـ)
- ١٠- جامع الرموز، لشمس الدين محمد القهستاني (م ٩٦٢هـ)
- ١١- الدر المختار، للإمام محمد بن علي المعروف بعلاق الدين الحصكفي (م ١٠٨٨هـ)
- ١٢- رد المحتار، للإمام محمد أمين بن السيد عمر، المعروف بابن عابدين (م ١٢٥٢هـ)
- ١٣- الرحمانية.
- ١٤- السنن، للإمام أبي داود سليمان بن أشعث (م ٢٧٥هـ)
- ١٥- السنن، للإمام أحمد بن شعيب الشافعي (م ٢٠٣هـ).

- ١٦- السنن، للإمام محمد بن يزيد بن ماجة (م ٢٧٣هـ)
- ١٧- شرح الوقاية للإمام صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود (م ٧٤٧هـ)
- ١٨- الطحطاوي على الدر المختار لسيد أحمد بن المصري الحنفي الطحطاوي (م ١٢٣١هـ)
- ١٩- غاية البيان، للشيخ قوام الدين أمير كاتب ابن أمير عمر الاتقاني (م ٧٥٨هـ)
- ٢٠- فتح القدير، للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الحمام (م ٨٦١هـ)
- ٢١- الفتاوى الخيرية، للعلامة خير الدين بن أحمد بن علي الرملي (م ١٠٨١هـ)
- ٢٢- فتاوى قاضي خان، للإمام حسن بن منصور قاضي خان (م ٥٩٢هـ)
- ٢٣- الفتاوى الهندية، للجنة العلماء الأعلام بشبة القارة الهندية تحت إشراف الملك عالمكير
- ٢٤- الفتاوى لرشيد أحمد الكنكومي، رشيد أحمد كنكومي (م ١٣٢٣هـ)
- ٢٥- فواتح الرحموت للإمام عبد العلي محمد بن نظام الدين اللكهنوي (م ١٢٢٥هـ)
- ٢٦- الكافي شرح الوافي، للإمام حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي (م ٧١٠هـ)
- ٢٧- مجمع الأنهر، لشيخ زاده عبد الرحمن بن محمد (م ١٠٧٨هـ)
- ٢٨- مجموعة الفتاوى، للإمام محمد بن عبد الحي اللكهنوي (م ١٣٠٤هـ)
- ٢٩- النقاية مختصر الوقاية، للإمام صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود (م ٧٤٧هـ)
- ٣٠- مختصر القدوري، للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري الحنفي (م ٤٢٨هـ)
- ٣١- مستدرک، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله أحاكم (م ٤٠٥هـ)

- ۳۲- المسند، للإمام أحمد بن حنبل (م ۲۴۱هـ)
- ۳۳- المعجم الكبير، للإمام سليمان بن أحمد الطبراني (م ۳۶۰هـ)
- ۳۴- ملتي الأجر، للإمام إبراهيم بن محمد الحلبي (م ۹۵۶هـ)
- ۳۵- موارد الظمان على زوائد حبان، للإمام نور الدين علي بن أبي بكر
الحبشي (م ۸۰۷هـ)
- ۳۶- الهداية، للإمام الفقيه برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني
(م ۵۹۳هـ)



JANNATI KAUN?

محتويات الصافية الموحية

الرقم المسلسل	الموضوع	الصفحة
١	المسئلة	٧٩
٢	الجواب	٧٩
٣	المانع من بيع الجلود هو قصد التعول	٨٠
٤	السرف في ذلك	٨٠
٥	الشبهة وجوابها	٨٢
٦	جهات التصرف ثلث	٨٢
٧	البحث وجوابه	٨٣
٨	مبحث حمل المطلق على المفيد	٨٣
٩	الحمل ههنا لا يجوز	٨٤
١٠	تطبيق الروايات	٨٦
١١	التائيد بقول الهداية وشرحها	٨٦
١٢	إيراد الشبهة برواية الحاكم والبيهقي	٨٦
١٣	جوابها	٨٦
١٤	تنبيه نفيس	٨٩
١٥	معنى قول الهداية (تصدق بشئنه)	٨٩
١٦	معنى قول الدر المختار (مفاده صحة البيع مع الكراهة)	٩٠

رقم المسلسل	الموضوع	الصفحة
١٧	إيضاح المعنى بعبارة الفقهاء	٩٠
١٨	منازعة المولي رشيد أحمد ومتبعيه على إفتاء المصنف	٩٢
١٩	رد المصنف استدلالهم بعبارة الهداية والدرر، المذكورتين	٩٢
٢٠	تشبث الكنكوهي بعبارة الكافي والعيني	٩٣
٢١	رد المصنف عليه	٩٣
٢٢	قول الكنكوهي، التصديق واجب ومصرفه مصرف الصدقة الواجبة	٩٣
٢٣	والرد عليه	٩٤
٢٤	قول الكنكوهي، الصدقة مطلقا لا بد فيه من التعليك	٩٥
٢٥	والرد عليه	٩٥
٢٦	تجهيله بعبارات الفقهاء	٩٦
٢٧	تذليل جليل	٩٧
٢٨	قول العلامة عبد الحي اللكنوي، حكم جلود الأضاحي أن تصدق بها وفي صورة التصديق لا بد من التعليك	٩٧
٢٩	رد المصنف قوله وبيان اطلاقات الصدقة	٩٧
٣٠	الأول... تملك المال من الفقير مجانا	٩٨
٣١	الثاني... تمكن الفقير من المال مجانا	٩٨
٣٢	الثالث... يقطع النظر عن الفقر ويعم التعليك والإباحة	١٠٠

رقم المسلسل	الموضوع	الصفحة
٣٣	الرابع . يقطع النظر عن التعليك والإباحة إنما هو تصرف مالي	١٠٠
٣٤	الخامس . . . يقطع النظر عن قيد المال أيضا	١٠٣
٣٥	السادس . . . يقطع النظر عن الغير ويطلق على كل فعل حسن محمود في الشرع	١٠٤
٣٦	إنما التعليك هو في المعنى الأول وأنه غير مراد ههنا	١٠٥
٣٧	بيان أن المراد ههنا هو المعنى الرابع	١٠٦
٣٨	رد قول التعليك بوجه ثان	١٠٦
٣٩	رده بوجه ثالث	١٠٧
٤٠	خلاصة الكلام	١٠٨
٤١	خاتمة الكلام	١٠٨
٤٢	مراجع	١٠٩